

مناهج البحث العلمي في العلوم الاجتماعية والقانونية والإدارية :

تعتبر العلوم الاجتماعية ميدان أصيل وأساسي في ميادين مناهج البحث العلمي مثل بقية العلوم الأخرى (العلوم الطبيعية، العلوم الطبيعية، إلخ...)، ولكن تختلف طرق وأساليب استخدام هذه المناهج العلمية في العلوم الاجتماعية نظرا للخصائص الذاتية لهذه العلوم. بل إن بعض الفلاسفة ورجال المنطق ذهبوا إلى عدم تطبيق المناهج العلمية في العلوم الاجتماعية واقتصار تطبيقها على العلوم الطبيعية والرياضية والطبية.

يستندون في ذلك على العديد من الحجج من بينها :

- عدم دقة المصطلحات والمفاهيم في العلوم الاجتماعية فهي تتسم بالمرونة والمطاطية الشديدة، بينما المصطلحات المستعملة في مجال العلوم الطبيعية والرياضية والطبية تتميز بالجمود والثبات مما يكسبها الدقة والوضوح.
- تعقد المواقف والظواهر الاجتماعية والسلوكية وتشابكها، فهناك العديد من العوامل والعناصر التي تتدخل في تشكيل وتكوين الظاهرة الاجتماعية.
- وهو ما يؤدي إلى صعوبة فصل أجزاء الظاهرة الاجتماعية عن بعضها البعض وبالتالي يؤدي ذلك إلى صعوبة تطبيق المنهج العلمي على العلوم الاجتماعية .
- صعوبة الوصول إلى قوانين اجتماعية ثابتة وواضحة، نظرا لشدة تغير الظواهر الاجتماعية المستمر.
- صعوبة حذف العامل النفسي الذاتي في الدراسات الاجتماعية، نظرا لكون الإنسان الباحث هو جزء وعنصر من الظاهرة الاجتماعية المدروسة، الأمر الذي يجعل البحوث والدراسات الاجتماعية لا تتسم بالحياد والموضوعية والتجرد العلمي والمنطقي.
- على الرغم من كل هذه الصعوبات والعراقيل التي تواجه العلوم الاجتماعية إلا أن علماء وفلاسفة العلوم الاجتماعية قد أثبتوا وبرهنوا إمكانية تطبيق المناهج العلمية في دراسة الظاهرة الاجتماعية .

يعتبر إميل دوركايم من أبرز العلماء الذين طبقوا مناهج البحث العلمي في دراسة الظواهر الاجتماعية، حيث وضع مجموعة من القواعد العلمية التي بفضلها يمكن تطبيق المناهج العلمية في الظواهر الاجتماعية وهي :

- ضرورة اعتبار الظواهر الاجتماعية أشياء مثل بقية الظواهر الطبيعية، فالشيء عنده كل ما يصلح أن يكون مادة للمعرفة، وهذا لا يعني تحول الظواهر الاجتماعية إلى ظواهر طبيعية إنما يجب أن نجرد الظاهرة الاجتماعية ونعاملها كأنها ظاهرة طبيعية خارجة عن ذاتيتنا ووعينا وبالتالي لا نتأثر بالقيم والمفاهيم والأحاسيس الذاتية حول الظاهرة الاجتماعية محل الدراسة العلمية .

- يجب استبعاد العوامل النفسية و الذاتية الفردية عند تفسير الظواهر الاجتماعية .
- اكتشاف السبب في وجود الظاهرة الاجتماعية في الظواهر الاجتماعية السابقة.
تصنيفات المناهج العلمية : لم يتفق العلماء على تصنيف واحد للمناهج وذلك حسب الزاوية التي ينظر من خلالها للمناهج، فمنهم من يأخذ بالمناهج الأساسية ويعتبر البقية فرعية أو أدوات بحث، ومنهم من لا يفرق بين المناهج الأساسية والمناهج الفرعية ، كما تختلف تصنيفات المناهج من حيث أنها تقليدية أو حديثة .

1- التصنيف التقليدي للمناهج العلمية : من أهم هذه التصنيفات نجد ما يلي :
أ- المنهج التحليلي والمنهج التركيبي : ويسمى المنهج التحليلي أيضا بالمنهج الاكتشافي أو منهج الاختراع، وهدفه الكشف عن الحقيقة، والمنهج التركيبي ويسمى كذلك بالمنهج التألفي يقوم الباحث بواسطته بتأليف أو تركيب الحقائق المتوصل إليها عن طريق المنهج التحليلي .

يعاب على هذا التقسيم أنه قاصر لا يمكن من دراسة كافة المعارف، فهو يشمل فقط الحقائق ولا يدرس الظواهر والقوانين، كما أنه يعتمد على تحليل الأفكار فقط ولهذا تخرج من قبضته الكثير من فروع العلم.

ب- **المنهج التلقائي والمنهج العقلي التأملي:** وفقا لهذا التصنيف إما يكون المنهج مصاغا بطريقة تأملية مقصودة، وإما يكون نوعا من السير الطبيعي للعقل لم تحدد أصوله مسبقا .

يأخذ على هذا التقسيم أنه لم يهتم بتقسيم المناهج فعلا، وإنما اهتم فقط بتحديد العقلية العلمية في البحث، فإذا قلنا مثلا المنهج العقلي التأملي هو الذي يحدد قواعده مسبقا فهل هو منهج واحد أم هناك مناهج متعددة .

2- **التصنيفات الحديثة للمناهج العلمية :** تتسع وتضيق أنواع المناهج من عالم إلى آخر تبعا للزاوية التي ينظر من خلالها للمناهج، ومن بين التصنيفات الحديثة للمناهج نجد تصنيف ويتني، تصنيف ماركيز، تصنيف جود وسكيتس.

أ- **تصنيف ويتني:** أنواع المناهج عند ويتني هي : - المنهج الوصفي- المنهج التاريخي - المنهج التجريبي - البحث الفلسفي - البحث الاجتماعي - البحث الإبداعي .

نلاحظ على هذا التصنيف أنه يخلط بين مناهج البحث العلمي وأنواع البحوث العلمية، فمثلا للبحث الاجتماعي لا يعد منهجا وإنما أحد أنواع البحوث العلمية و يحتاج إلى منهج لإعداده.

ب- **تصنيف ماركيز:** أنواع المناهج عند ماركيز هي : - المنهج الأنثربولوجي (الملاحظة الميدانية) - المنهج الفلسفي - منهج دراسة حالة - المنهج التاريخي - منهج المسح - المنهج التجريبي .

يأخذ على هذا التصنيف أنه يخلط بين المناهج الأساسية والمناهج الفرعية التي يعتبرها البعض أدوات بحث لا ترقى إلى مرتبة المنهج، فمثلا منهج المسح ومنهج دراسة حالة هما منهجان فرعيان من المنهج الوصفي .

ج- **تصنيف جود وسكيتس (Good / Scates):** المناهج العلمية عندهما هي : المنهج التاريخي - المنهج الوصفي - منهج المسح الوصفي - المنهج التجريبي - منهج دراسة حالة - منهج دراسة النمو والتطور والوراثة .

يوجه لهذا التصنيف نفس النقد السابق، بالإضافة إلى أنه على غرار بقية التصنيفات يغفل بعض المناهج الأخرى مثل المنهج الاستدلالي و المنهج الجدلي.

على العموم من خلال التصنيفات السابقة يمكن تقسيم المناهج إلى ما يلي :

- أ- المناهج العلمية الأساسية : وهي أربع مناهج : - المنهج الاستدلالي - المنهج التجريبي - المنهج الجدلي - المنهج التاريخي ، وسميت بالأساسية لأنها أصلية لا تستمد وجودها من أي منهج آخر .
- ب- المناهج الفرعية : وهي التي تنفرع من المناهج العلمية الأساسية السابقة الذكر وهي غير محددة وأقربها للعلوم القانونية : - المنهج الوصفي - المنهج الإحصائي - منهج تحليل المضمون.

العلوم القانونية ومناهج البحث العلمي : إن الاستفادة من معطيات العلوم الاجتماعية في دراسة القانون من أجل اكتشاف الظواهر وتفسيرها والتنبؤ بها، ومن ثم فإن علم القانون يخضع إلى مناهج البحث العلمي التي تطبق على باقي العلوم الاجتماعية، مع نوع من التخصص والتكيف والملائمة بما يتناسب وخصوصيات العلوم القانونية .

على العموم يمكن حصر مناهج البحث العلمي في العلوم القانونية في: - المنهج الاستدلالي - المنهج التجريبي - المنهج التاريخي - المنهج الجدلي (الديالكتي).

أ- منهج الاستدلالي وتطبيقه في مجال العلوم القانونية:

- 1- **تعريفه** : يعرف الاستدلال بأنه : « البرهان الذي يبدأ من قضايا مسلم بها، ويسير إلى قضايا تنتج عنها بالضرورة دون الالتجاء إلى التجربة، وهذا السير قد يكون بواسطة القول أو بواسطة الحساب .
- فالرياضي الذي يجري عمليات حسابية دون إجراء تجارب يقوم بعملية الاستدلال، وكالقاضي الذي يستدل اعتمادا على ما لديه من قضايا ومبادئ قانونية .
- لتحديد مفهوم دقيق للاستدلال وجب التفرقة بينه وبين البرهنة، فالاستدلال هو الانتقال من قضايا إلى قضايا أخرى ناتجة عنها بالضرورة وفقا لقواعد منطقية.

أما البرهنة فهي أخص من الاستدلال إذ تهدف إلى التحقق من صدق النتائج لأنها تقوم بالتسليم بصدق المقدمات.

يمكن تقسيم المنهج الاستدلالي إلى ثلاث مبادئ :

أ- **البديهيات** : تعرف بأنها كل قضية بينة بذاتها وليس من الممكن أن نبرهن عليها، وتعد صادقة بلا برهان عند كل من يفهم معناها .

من خلال هذا التعريف يتبين أن البديهية تتميز بالخصائص التالية :

- هي بينة نفسية: أي تتبين للعقل تلقائيا دون الحاجة إلى البرهان .
- هي أولية منطقية: أي أنها قضية أولية غير مستنبطة من غيرها من القضايا.
- هي قاعدة صورية عامة: لأنها تقبل من كافة العقول ولا تخص فرعا واحدا من العلوم .
- من أمثلة البديهيات القضايا الخمس المشتركة التي جاء بها إقليدس وهي :
- الأشياء التي تساوي شيئا واحدا أو تساوي أشياء متساوية تكون متساوية.
- إذا أضيفت أشياء متساوية إلى أشياء متساوية كانت النتائج متساوية.
- إذا طرحت أشياء متساوية كانت البواقي متساوية.
- الكل أكبر من كل جزء من أجزائه.
- الأشياء المتطابقة متساوية .

ب- **المسلمات** : وهي فكرة يصادر على صحتها ويسلم بها تسليما، مع عدم بيانها بوضوح للعقل، ولكننا نتقبلها نظريا لفائدتها ولأنها لا تؤدي إلى التناقض.

يتضح لنا أن المسلمات أقل يقينية من البديهيات، غير أن النظريات الحديثة لا تميل إلى المغالاة في التمييز بينهما بل تعد كلتاهما تعريفات مقنعة ، ومن المسلمات في الاقتصاد أن الإنسان يفعل وفقا لما يرى فيه الأنفع ، وفي الأخلاق أن كل إنسان يطلب السعادة .

ت- **التعريفات** : التعريفات تتعلق بتصورات خاصة بكل علم وهي تتركب من شيئين، الشيء المراد تعريفه و المعروف هو القول الذي يحدد خواص الشيء المعروف .

والتعريف تعبير عن ماهية الشيء المعروف بمصطلحات مضبوطة بحيث يصبح التعريف جامعا مانعا يجمع كل صفات الشيء ويمنع دخول صفات وخصائص خارجة عنه، فالجمع والمنع هما الصفتان اللتان تمنحان الشيء المعروف هويته الحقيقية.

أدوات المنهج الاستدلالي: تقتضي العملية الاستدلالية أدوات معينة يستخدمها الباحث

لاستخراج النظريات والمبادئ من القضايا الأولية أو المقدمات ، وهذه الأدوات هي :

البرهان الرياضي، القياس،

التجريب العقلي، التركيب العقلي .

1- **البرهان الرياضي:** هو عملية منطقية تنطلق من قضايا أولية صحيحة إلى قضايا أخرى ناتجة عنها بالضرورة وفقا لقواعد منطقية خالصة . وفي عملية البرهنة يسلم بصحة المقدمات لأن الهدف منها هو البرهان على صحة النتائج المترتبة على المقدمات، فالبرهان الرياضي يصفه العلماء بأنه مبدع وخلاق لأن النتائج المتوصل إليها لم تشتمل عليها المقدمات لا ضمنيا ولا صراحة، فهو يأتي دائما بحقيقة جديدة.

2- **القياس:** هو عملية منطقية ينطلق من مقدمات مسلم بصحتها ويصل إلى نتائج غير

مضمون صحتها، فهو عبارة عن تحصيل حاصل بحيث تكون النتائج المتحصل

عليها موجودة في المقدمات بطريقة ضمنية.

3- **التجريب العقلي:** هو قيام الباحث داخل عقله بكل الفروض والتجارب التي يعجز عن

القيام بها في الخارج، وهو يختلف عن المنهج التجريبي فهذا الأخير يقوم على الملاحظة

والفرضية والتجارب الخارجية المادية، بينما التجريب العقلي التجارب تكون فيه داخل

العقل فحسب.

4- **التركيب :** هو عملية منطقية علمية تنطلق من مقدمات صحيحة إلى نتائج معينة ،

وهذه المقدمات الصحيحة ناتجة عن عملية استدلالية منطقية ، فيتم التأليف بين هذه النتائج

للوصول إلى نتائج أخرى وهكذا.

دور المنهج الاستدلالي في الدراسات القانونية: لقد عرفت المراحل المتقدمة من تاريخ

القانون ذبوع المنهج الاستدلالي وذلك لما له من خصوصية لكونه منهج عقلي جامد ومطلق

في نظريته للأشياء والحقائق والظواهر، فاستعمل هذا المنهج في دراسة وتحليل الظواهر

دراسة حتمية أو سببية جامدة من أجل استنتاج واستخلاص قوانين وقواعد السببية لمختلف

المجالات وفي البحث عن القواعد والمبادئ العلمية المتعلقة بتفسير أصل وغاية الدولة،

والقانون والسلطة وظاهرة الجريمة وفلسفة العقد إلخ ...

وبالتالي فقد أسهم المنهج الاستدلالي في بناء العلوم القانونية وما زال يطبق بشكل كبير فيها، ونحدد فيما يلي كيفية تطبيقه على المستوى التشريعي .

دور المنهج الاستدلالي في التشريع: يمكن استعمال المنهج الاستدلالي في التشريع، فينطلق من القواعد القانونية كمقدمات كبرى ليصل إلى قواعد قانونية أخرى عن طريق القياس . فيمنع فعلا ما انطلقا من منعه لفعل آخر منصوص عليه كلما كان المنع لنفس السبب أو العلة ، والمثال المعروف هو : منع التعامل في المخدرات انطلقا من مقدمة كبرى في منع كل الأشياء التي تذهب بالعقل وتمنع الإدراك، وبهذه الآلية يستطيع المشرع أن يتصدى للمستجدات التي لا يجد لها نصا .

عيوب المنهج الاستدلالي في الدراسات القانونية : لقد وجه العلماء للمنهج الاستدلالي وتطبيقه على الظواهر القانونية انتقادين هما :

الانتقاد الأول: موجه للمبادئ التي يقوم عليها المنهج الاستدلالي وهي البديهيات والمصادرات والتعريفات، وهي كلها قضايا لا يمكن البرهنة على صحتها، وهذا الأمر يفتح الباب أما الأهواء ويحول المنهج الاستدلالي إلى منهج اعتباطي.

الانتقاد الثاني: تطبيق المنهج الاستدلالي لا يخدم العلوم القانونية لأن هاته الأخيرة هي علوم إنسانية تدرس الظاهرة السلوكية وتحاول تقويمها، والظاهرة السلوكية تمتاز بالديناميكية فهي تحتاج إلى منهج يستطيع التكيف مع مختلف تقلباتها وأدوارها، لذا دعا التجريبيون وعلى رأسهم فرانسيس بيكون إلى ضرورة إخضاع الظاهرة السلوكية للمنهج التجريبي الذي يستطيع أن يدرس الظاهرة واقعا وفي وضعها الراهن ويقنن لها ما يضبطها من قوانين .

إلا أن هذا لا ينفي أن للمنهج الاستدلالي أهمية بالغة في تفسير قاعدة قانونية ما، مع ضرورة الانشغال بالمناهج الأخرى.

II- المنهج التجريبي ودوره في الدراسات القانونية : ظهر هذا المنهج على يد

فرانسيس بيكون، وذلك عقب الانتقادات التي وجهت للمنهج الاستدلالي، وقد قال البعض أن العلم الذي لا يخضع للتجربة ليس بعلم .

سنحاول أولاً تعريف المنهج التجريبي ثم مميزاته ثم مراحل المنهج التجريبي وأخيراً أسس المنهج التجريبي.

أولاً: تعريف المنهج التجريبي : هناك عدة تعريفات للمنهج التجريبي من بينها : « هو المنهج المستخدم حينما نبدأ من وقائع خارجة عن العقل سواء كانت خارجة عن النفس إطلاقاً أو باطنة فيها. »
« البحث التجريبي تفسير متعمد ومضبوط للشروط المحددة لواقعة معينة وملاحظة التغيرات الناتجة عن هذه الواقعة ذاتها وتفسيرها. »
« البحث التجريبي يقوم أساساً على أسلوب التجربة العلمية التي تكشف عن العلاقات السببية بين المتغيرات المختلفة التي تتفاعل مع القوى التي تحدث في الموقف التجريبي »
« البحث التجريبي هو ذلك النوع من البحوث الذي يستخدم التجربة في اختيار فرض معين يقرر علاقة بين عاملين متغيرين وذلك عن طريق الدراسة للمواقف المتقابلة التي ضببت كل المتغيرات ما عدا المتغير الذي يهتم الباحث بدراسة تأثيره. »

مميزات المنهج التجريبي: من خلال التعريفات السابقة نستطيع أن نستنتج بعض مميزات المنهج التجريبي وهي:

1- المنهج التجريبي أقرب المناهج إلى الطريقة العلمية، وهي الخاصية التي جعلت بعض العلماء ينادون بضرورة تميز العلم بميزة التجريب على اعتبار أن العلم الذي لا يقبل التجربة ليس بعلم.

إلا أن هذا الرأي متطرف فهو ينكر الكثير من العلوم التي لا تخضع للتجربة، إلا أنه يوصف بصدق النتائج وقابليتها للتكرار وهذا ما يضيف نوعاً من الثقة على نتائج الأبحاث التي يطبق فيها المنهج التجريبي .

2- المنهج التجريبي منهج علمي خارجي يعتمد على التجربة الخارجة عن العقل، أي أن التجربة هنا لا تتم داخل العقل بل تأتي من الخارج لتفرض نتائجها على العقل عكس المنهج الاستدلالي .

3- تبعا للميزة السابقة يوصف المنهج التجريبي بأنه منهج موضوعي فالنتائج المتحصل عليها عن طريق التجربة تفرض نفسها على العقل حتى وإن كانت تتعارض مع رغبة الباحث وميولاته .

مراحل المنهج التجريبي : هناك ثلاث مراحل وهي :

1- مرحلة الملاحظة والمشاهدة : وتعتبر المحرك الأول والأساسي لبقية عناصر

المنهج التجريبي بحيث أن الملاحظة العلمية هي التي تقود إلى وضع الفروض وحتمية إجراء عملية التجريب على الفرضيات لاستخراج القوانين والنظريات العلمية التي تكشف وتفسر الظواهر والواقع وتتنبأ بها وتتحكم فيها .

والملاحظة العلمية هي تلك المشاهد الحسية المقصودة والمنظمة والدقيقة للحوادث والظواهر والأشياء، وهي تختلف عن المشاهدة أو الانتباه العفوي العرضي الذي يحدث دون قصد أو تركيز أو دوافع محددة .

يشترط في الملاحظة ما يلي :

أ- يجب أن تكون الملاحظة كاملة، يجب على الباحث أن يلاحظ كافة العوامل والأسباب والوقائع والظواهر والأمور والأشياء المؤثرة في وجود الواقعة أو الظاهرة، وأن يغفل أي عامل أو عنصر له صلة بالواقعة يؤدي إلى عدم المعرفة الكاملة والشاملة للظاهرة مما يؤدي إلى أخطاء في بقية مراحل المنهج التجريبي .

ب- يجب أن تكون الملاحظة العلمية نزيهة وموضوعية ومجردة، أي يجب ألا تتأثر عملية الملاحظة بأشياء ومعاني وأحاسيس وفرضيات سابقة على عملية الملاحظة والمشاهدة .

ت- يجب أن تكون الملاحظة العلمية منظمة ومضبوطة ودقيقة، أي يجب على الملاحظ أن يستخدم الذكاء والدقة العقلية وأن يستعمل أدوات ووسائل القياس والتسجيل في ملاحظته العلمية.

ث- يجب أن يكون العالم الملاحظ مؤهلا وقادرا على الملاحظة العلمية أي أن يكون ذكيا ومتخصصا في ميدانه وأن يكون سليم الحواس هادئ الأعصاب قادرا على التركيز والانتباه ج- أن تكون الملاحظة العلمية مخططة بالمعنى العلمي للتخطيط.

ح- يجب تسجيل كافة الملاحظات في أوانها بدقة وترتيب .

2- مرحلة الفرضيات العلمية : هي أفكار يقترحها الباحث ليفسر بها حوادث الطبيعة فهي مرحلة التعقل والتفسير المؤقت والذي يكون بمثابة مشروع تمهيدي لظهور القانون أو القاعدة المتوصل إليها أو هي نتائج أولية تتطلب الفحص والاختبار والتجريب للتأكد من مدى صحتها وصدقها.

ويشترط في صحة الفرضيات العلمية ما يلي :

أ- أن تبدأ الفرضيات من الملاحظة العلمية . ب- أن تكون الفرضيات قابلة للتجريب. ج- أن تكون الفرضيات خالية من التناقض . د- أن تكون الفرضيات شاملة ومترابطة .

3- عملية التجريب : هي مرحلة التحقق من الفرضية وإثبات مدى سلامتها و صحتها عن طريق استبعاد الفرضيات التي يثبت يقينا عدم صحتها وعدم صلاحيتها لتفسير الظواهر والوقائع علميا .

وإذا ثبتت صحة الفرضية علميا تتحول هذه الفرضية إلى قواعد عامة وثابتة ونظرية علمية تكشف وتفسر وتتنبأ بالوقائع والظواهر وتتحكم فيها .

يرى علماء الاجتماع أن الدراسة الميدانية تحل محل التجربة فعلى الباحث أن يذهب إلى الميدان فيحدد عينة اجتماعية في أي ميدان ويدرس الظاهرة في صورتها الجزئية ثم يعمم ذلك على المجتمع.

دور المنهج التجريبي في الدراسات القانونية: منذ بداية القرن 19 أصبحت العلوم

الإنسانية بصفة عامة والعلوم القانونية على وجه الخصوص ميدانا خصبا لتطبيق المنهج التجريبي حيث سادت النزعة العلمية الموضوعية (التجريبية)، ومن أهم الميادين التي استخدم فيها الباحثون المنهج التجريبي العلوم الجنائية والعلوم المساعدة لها وهي تنقسم إلى ثلاث مجموعات :

المجموعة الأولى : علوم قاعدية وموضوعها دراسة القاعدة الجنائية وهي القانون الجنائي والإجراءات الجزائية ، تاريخ القانون الجنائي إلخ ...

المجموعة الثانية: علوم تفسيرية سببية و موضوعها دراسة شخصية المجرم والسلوك الإجرامي وهي : الأنثربولوجيا الجنائية، علم الاجتماع الجنائي، علم الإجرام .

المجموعة الثالثة: العلوم المساعدة وهي : الطب الشرعي علم النفس القضائي الطب القضائي الجنائي، الشرطة العلمية .

وأهم المواضيع التي أثارت اهتمام العديد من الفقهاء وظهرت بشأنها العديد من المدارس مسألة أسباب الجريمة، حيث حدد العلماء متغيرات هذه الظاهرة على النحو التالي :
عوامل داخلية للإجرام وهي : الوراثة ، التكوين العضوي، التكوين العقلي، التكوين الغريزي، الصفات والطباع، الجنس والسن إلخ...

عوامل خارجية : وهي العوامل البيئية للمجرم، العوامل الطبيعية العوامل الاجتماعية ، العوامل الاقتصادية ، العوامل الثقافية، العوامل السياسية.

كل هذه العوامل تؤثر في الجريمة وتعتبر سببا لها ولا يمكننا إهمال بعضها، السبب الرئيسي في فشل الآراء التي جاءت بها المدارس التي أرادت تفسير الظاهرة هو اقتصرها على إحدى العوامل دون الأخرى.

تقدير قيمة المنهج التجريبي وتطبيقاته في العلوم القانونية : لقد شعر علماء المناهج

بضرورة تطبيق المنهج التجريبي في العلوم القانونية، نظرا لما يتسم به هذا المنهج من دقة. إلا أن هذا جوبه بالعديد من الصعوبات بحيث من الصعب عزل المتغيرات في الظواهر السلوكية، لأن هذه الأخيرة تختلف عن الظواهر الطبيعية من حيث أنها غير ملموسة، وقد لا يتاح لعقل الباحث تحديد كل متغيرات الظاهرة مما يؤدي إلى الوصول لنتائج غير كاملة. كما نادى البعض باستبعاد تطبيق المنهج التجريبي في العلوم الإنسانية لأنه لا يتلاءم مع طبيعتها، فالملاحظة تكون في الأفعال الراهنة، والفعل الملاحظ قد لا يحدث فتطول عملية الملاحظة بدون جدوى، كما أن الملاحظة تخص الظواهر المادية أما الظواهر الاجتماعية فهي ظواهر معنوية والتجربة في أغلب الأحيان مستحيلة .

لكن هذا الإشكال مبالغ فيه، فالملاحظة والتجربة في العلوم الإنسانية هي من نوع خاص حيث يعتمد الباحث على الملاحظة الغير مباشرة وعلى التفكير التجريبي بدون تجريب، أما مسألة عزل المتغيرات فهي مرهونة بقدرة الباحث ومهارته.

المنهج الجدلي (الديالكتي) ودوره في الدراسات القانونية : سوف نتعرض بداية إلى

تعريف المنهج الجدلي ،نشأته ثم إلى قوانين الجدل وأخيرا دور هذا المنهج في الدراسات القانونية .

تعريف المنهج الجدلي:

يقوم المنهج الجدلي على أساس الحقيقة القائلة أن كل الأشياء والظواهر والعمليات والحقائق الطبيعية والاجتماعية والإنسانية في العالم هي دائما في حالات ترابط وتشابك وتداخل، وهي دائما في حالات تناقض وصراع وتفاعل داخلي قوي محرك ودافع وباعث للحركة والتغير والتطور من شكل إلى آخر ومن حالة إلى حالة أو من صورة إلى صورة جديدة . بالتالي فإن الظواهر والعمليات والحقائق هي في حالة حركة وتغير دائم، نتيجة التناقض والتضاد والصراع الداخلي بين أجزاء وعناصر الأشياء والحقائق والعمليات المتنافرة والمتضادة داخل الشيء الواحد أو الظاهرة الواحدة، وذلك بأسلوب علمي دقيق ومضبوط بقوانين وقواعد علمية محددة .

نشأة وتطور المنهج الجدلي:

يعتبر المنهج الجدلي قديما في فلسفته وأساسه وفرضياته، وحديثا في اكتمال وإتمام صياغته وبنائه كمنهج علمي.

فقد كان الفلاسفة الإغريق وعلى رأسهم إقليدس يعتقدون أن كل شيء في الطبيعة متغير تطور هذا المنهج على يد الفيلسوف الألماني هيغل الذي بلور وجسد هذه النظرية وبنائها وصاغها صياغة علمية شاملة وواضحة كمنهج علمي لدراسة وتحليل الأشياء والحقائق والظواهر والعمليات وتفسيرها وإثباتها كما أثبت مادية المنهج الجدلي بمعنى قابليته للتطبيق على المادة .

قوانين الجدل: وهي عبارة عن الآليات التي يطبقها المنهج الجدلي في دراسة الظاهرة

وهذه القوانين هي :

1- قانون وحدة وصراع الأضداد والمتناقضات: أن كل شيء أو ظاهرة أو عملية هي عبارة عن كتلة أو وحدة مترابطة ومتحدة من العناصر والخصائص والصفات المختلفة والمتغيرة والمتناقضة والمتضادة والمتفاعلة .

وأن هذا الصراع والتنازع والتفاعل والتوازن بين الأضداد والمتناقضات المكونة لعناصر وخصائص وصفات الأشياء والظواهر والعمليات يولد ويخلق طاقة وقوة داخلية ودافعة للحركة ولتغير ولتطور الشيء أو الظاهرة أو العملية .
ويؤدي صراع وتنازع الأضداد والمتناقضات إلى خلق وإيجاد التوازنات في الأشياء أو الظواهر أو العمليات ويعمل على تغير الأشياء والظواهر والعمليات .

2- قانون تحول التغيرات الكمية إلى تغيرات نوعية: مضمون هذا القانون هو أن كل تطور وتحول وتبدل للأشياء والظواهر والعمليات يتم نتيجة حدوث تغيرات مستمرة ومطرودة ومتدرجة ومتسلسلة في حالة وكمية الشيء أو الظاهرة أو العملية ، مثل حجمه ومقداره، الحركة والقوة واللون إلخ...، حتى يبلغ حداً أو معياراً فاصلاً فيتحول ويتغير التطور الكمي للشيء أو الظاهرة أو العملية ذاتها وتحل محلها طبيعة ونوعية جديدة للشيء أو الظاهرة أو العملية، مثال ذلك في الطبيعة أن عملية تسخين الماء المستمرة تجعل الماء المعرض لعملية التسخين في حالة تطور وتبدل وتحول كمي مستمر مع بقاء الطبيعة والنوعية والطبيعة الكيميائية للماء الموجودة، ولكن عندما تبلغ عملية التسخين معيار وحد الغليان، فإن الماء المسخن يتغير ويتبدل في نوعيته وطبيعته الجوهرية ، إذ يتحول إلى بخار، ويمكن التدليل والتمثيل على ذلك بالعديد من الأمثلة في الظواهر الاجتماعية والاقتصادية والسياسية إلخ...

3- قانون نفى النفي: حينما يصل التناقض ذروته تبدأ الظاهرة في الانفجار، وتبنى على أنقاضها ظاهرة تتألف من عناصر الظاهرة السابقة لكنها تختلف عنها، فبعد تناقض هذه العناصر تتألف من جديد لنفي ما كان في السابق وتتخلص من عيوب الظاهرة السابقة.

هذه القوانين الثلاثة يخضع لها التفكير الجدلي جملة واحدة ولا يستطيع الفصل بينها، فهي تشكل وحدة غير قابلة للتجزئة (إلا للدراسة والفهم).

دور المنهج الجدلي في الدراسات القانونية : إن الظاهرة القانونية ليست مستقلة تماما عن الظواهر الاجتماعية والسياسية والاقتصادية فكلها نابعة من السلوك الإنساني، وكلها تمتاز بالديناميكية فهي سريعة التغير والحركة تحتاج إلى منهج يتكيف معها مهما تغيرت ملامحها وتلح الحاجة أكثر إلى تطبيق المنهج الجدلي كلما أردنا التنبؤ بالوضع المستقبلي للظاهرة .

لقد ساهم المنهج الجدلي في بناء العلوم القانونية كعلم يفسر الماضي ويتنبأ بالمستقبل خاصة في حل إشكالية أصل الدولة، التي صاغها هيجل في نظرية الدولة القديمة، إذ اعتبر أن الدولة القومية ما هي إلا نتيجة لتصارع داخلي بين قوى الظاهرة.

لقد اعتبر البعض أن الدولة الحديثة هي نتيجة تصارع قوتين على حكم المجتمع الأوروبي في القرون الوسطى وهي الكنيسة والحاكم بحيث أن كل منهما كان يود استقطاب عواطف الناس والتشريع لهم، فتولد عن هذا الصراع ظاهرة الدولة الحديثة.

بفضل المنهج الجدلي تكهن بعض المفكرين بمستقبل الدولة الذي يختلف عن الوضع الراهن لها، وهذا نتيجة صراع بين الشركات متعددة الجنسيات والقوى الاقتصادية الأخرى التي أفرزتها العولمة من جهة والدولة كصاحبة سيادة على إقليمها من جهة أخرى، فكل منهما له سلطته داخل الدولة، يوجه الاقتصاد ويؤثر في المجتمع .

هذا الصراع الداخلي بين هاتين القوتين وقوى أخرى قد يفرز عنه نظام جديد، ربما يكون في شكل تكتلات سياسية واقتصادية كالاتحاد الأوروبي مثلا ، والأمر هنا يحتاج إلى دراسة عميقة لمعرفة القوى المتصارعة والتنبؤ بالمستقبل.

المنهج التاريخي ودوره في الدراسات القانونية: سنتعرض أولا إلى تعريف المنهج

التاريخي ثم إلى عناصر ومراحل المنهج التاريخي ثم أخيرا سنتطرق إلى تطبيق المنهج التاريخي في مجال العلوم القانونية.

تعريف المنهج التاريخي: إن دراسة الوقائع والأحداث والحقائق التاريخية له قيم ومزايا كبيرة في فهم ماضي الأفكار والحقائق والظواهر والأحداث والمؤسسات والنظم وفي محاولة فهم حاضرها والتنبؤ بأحكام وأحوال مستقبلها على ضوء دراسة تاريخ ماضيها.

لقد ظهرت أهمية الدراسات التاريخية والتي تحاول بواسطة المنهج التاريخي أن تستعيد وتركب أحداث ووقائع الماضي بطريقة علمية. على هذا الأساس يمكن تعريف المنهج التاريخي بأنه: « الطريقة التاريخية التي تعمل على تحليل وتفسير الحوادث التاريخية الماضية كأساس لفهم المشاكل المعاصرة والتنبؤ بما سيكون عليه المستقبل. »

هناك تعريف أكثر دقة الذي ينص: « أن المنهج التاريخي هو مجموعة الطرائق والتقنيات التي يتبعها الباحث التاريخي والمؤرخ للوصول إلى الحق يقة التاريخية وإعادة بناء الماضي بكل دقائقه وزواياه كما كان عليه في زمانه ومكانه وبجميع تفاعلات الحياة فيه، وهذه الطرائق قابلة للتطور والتكامل مع تطور مجموع الحياة الإنسانية وتكاملها ونهج اكتسابها. »

عناصر ومراحل المنهج التاريخي: يتألف المنهج التاريخي من عناصر ومراحل متشابكة ومتداخلة ومتراصة في تكوين هوية وبناء المنهج التاريخي ومضمونه، وهذه العناصر والمراحل هي:

- 1- تحديد المشكلة العلمية التاريخية:** المقصود بها هو تحديد الموضوع أو الفكرة العلمية التاريخية التي تقوم حولها التساؤلات والاستفسارات العلمية التاريخية الأمر الذي يؤدي إلى تحريك عملية البحث العلمي التاريخي لاستخراج الفرضيات وتكوين الإجابة العلمية الصحيحة والثابتة لهذه التساؤلات .
- 2- جمع الوثائق التاريخية :** المقصود بها جمع كافة الحقائق والوقائع المتعلقة بهذه المشكلة، وذلك عن طريق حصر وجمع كافة المصادر والوثائق والآثار والتسجيلات المتصلة بعناصر وأجزاء المشكلة،

ودراسة وتحليل هذه الوثائق والمصادر بطريقة علمية للتأكد من هويتها وصحتها وصدق وسلامة مضمونها.

ويمكن تقسيم هذه الوثائق إلى نوعين:

- أ- الوثائق الأصلية أو المباشرة: قد تكون هذه الوثائق مأثورة وهو كل ما عمد الإنسان في الماضي لنقلها للإنسان الحاضر شفويا أو كتابة، وقد تكون مخلفات من الماضي وهي بقايا ما تركه الإنسان في الماضي بدون قصد كالآثار.
- ب- الوثائق غير الأصلية (غير مباشرة): وهي الأعمال العلمية والأدبية التي تدرس الماضي وتفسره وهي تعتبر مراجع وسيطة تسهل عملية البحث في التاريخ وهذا النوع من الوثائق يستمد وجوده من الوثائق الأصلية .

3- نقد الوثائق التاريخية: يهدف هذا النقد إلى التعرف على أصل وأصالة الوثيقة

التاريخية والتأكد من مدى صحتها ونسبتها إلى صاحبها، فيقوم الباحث بنقد الوثيقة خارجيا وداخليا :

- أ- النقد الخارجي: يهدف إلى التأكد من أصالة الوثيقة حسب مظهرها الخارجي ونسبتها فعلا إلى عصر من العصور، كالتأكد من نوع الخط واللغة المستعملة في الكتابة والدعامة المادية للوثيقة.

ب- النقد الداخلي: هو الدخول في تفاصيل الوثيقة وما احتوته من مادة تاريخية

- وتحليلها لمعرفة صدق ما ورد فيها، وإن كانت منسوبة لشخص ما فيجرب التحري عن مدى نسبتها لهذا الشخص بإتباع بعض القواعد العلمية من بينها :
- مقارنة الوثيقة بوثائق أخرى صادرة عن نفس الشخص لمعرفة إن كانت متضاربة أم متوافقة مع بعضها، فالتضارب يدل على نسبة الوثيقة لشخص آخر.
- دراسة الفترة الزمنية التي كتبت فيها تلك الوثيقة وهل تتوافق مع ما ورد فيها، وذلك من خلال وثائق أخرى.
- دراسة كل الوثائق التي تناولت نفس الظاهرة ومعرفة مدى انسجامها من حيث المضمون، فإن كانت متناقضة في تناولها نفس الحادثة حتما ستكون إحدى هاته الوثائق مزورة.

- لمعرفة الوثائق الصادقة من الوثائق الكاذبة يلجأ الباحث لمقارنتها مع الحقائق الثابتة تاريخياً، وأراء الخبراء وشهود العيان وإذا لم يتسن له ذلك فإنه يحتكم إلى المنطق والاستدلال.

4- مرحلة التركيب: تقوم مرحلة التركيب على الخطوات التالية :

أ-تكوين صورة واضحة حول حقيقة من الحقائق المكتشفة.

ت-تصنيف الحقائق الجزئية إلى فئات حسب التسلسل المنطقي للأحداث.

ث-ملء الفراغات التي تحدث أثناء تصنيف الحقائق وتتم عملية الملء إما بمحاكمة تركيبية سلبية وهي إسقاط الحادث الذي لم يرد في الوثائق أو بمحاكمة تركيبية إيجابية وهي استنتاج حوادث لم تذكر ولكنها وقعت.

ج- ربط الحقائق التاريخية بواسطة علاقات حتمية وسببية أي البحث عن أسباب وقوع الحوادث وعلاقتها ببعضها البعض وتنتهي عملية التركيب باستخراج القوانين والنظريات التي تفسر لنا الأحداث التاريخية .

دور المنهج التاريخي في الدراسات القانونية: يضرب القانون جذوره في التاريخ إلى أمد

بعيد، فربما بدأت فكرة التشريع في الحضارة البابلية وانتقلت إلى الحضارات الأخرى كالحضارة الرومانية فيما يعرف بالألواح الإثنى عشر لجوستينيان.

فدراسة الأنظمة القانونية عبر التاريخ طريق شائك محاط بمخاطر الفهم الخاطئ والتزييف والذاتية ، لذا وجب وضع كل ذلك في بوتقة المنهج التاريخي الذي يضبط طريقة تفكير الباحث في الظواهر التاريخية وتاريخ النظم القانونية وذلك بمقارنة الأنظمة القانونية في مختلف الحضارات ، وفائدة ذلك هو تتبع المراحل التي مر بها القانون وأسباب تطوره أو تغييره لنستطيع فيما بعد تحديد خلفيات وأهداف القانون حاضرا ورسم معالمه مستقبلا.

المناهج العلمية الفرعية

هناك من يعتبر هذه المناهج مجرد أدوات بحث لأنها لا ترقى إلى درجة المنهج العلمي، فالمنهج هو ما يضبط طريقة تفكير الباحث، بينما أدوات البحث هي التي يستعملها الباحث في تنفيذ المنهج الذي يسير عليه بحثه ، فهو يستعمل الإحصاء مثلا لتنفيذ التجارب في المنهج التجريبي، ولهذا اعتبرت المناهج الفرعية أدوات تدخل ضمن منهج من المناهج الأساسية .

سنختار بعض هذه المناهج الفرعية على النحو التالي :

- 1- المنهج المقارن ودوره في الدراسات القانونية
- 2- المنهج الوصفي ودوره في الدراسات القانونية .
- 3- منهج دراسة حالة ودوره في الدراسات القانونية .

المنهج المقارن ودوره في الدراسات القانونية:

أولاً: أهمية المنهج المقارن

يعتبر المنهج المقارن هو المنهج الملائم في كل العلوم الاجتماعية، بما في ذلك العلوم القانونية، التي بنيت أساساً على المقارنة والتحليل والتركيب والاستنباط، وهي الروح التي بنيت عليها العلوم القانونية منذ ظهور فكرتها. وعليه يمكن لنا أن نقول أن المنهج المقارن هو منهج العلوم القانونية بامتياز، فلا تخلوا أي دراسة قانونية من المقارنة منهج إجرائي تطبيقي يعتمد على الوصف والتحليل والاستنباط.

يعتبر بعض الفقهاء أن المنهج المقارن من المناهج الأساسية إلا أنه في الحقيقة هو من المناهج الثانوية فالاستنباط يعتمد على المقارنة ، فأغلب المناهج الأساسية تعتمد على المقارنة بما في ذلك المنهج التجريبي.

ثانياً: تعريف المنهج المقارن:

المقارنة هي الموازنة ، فالمقارنة تعني العملية التي يتم من خلالها إبراز أو تحديد أوجه الشبه والاختلاف بين شيئين متماثلين أو أكثر.

يغلب على هذا التعريف العمومية والواقع أن المقارنة هي عملية فكرية ونظر عقلي لمعرفة التشابه والاختلاف في طبيعة الظواهر وأسبابها ومكوناتها وتفاعلاتها . فمن المفيد المقارنة بين مجتمعين أو عدة مجتمعات ليست أوضاعها واحدة بالضبط لنحصل على النتائج المرجوة.

يصف عالم الاجتماع دوركايم المنهج المقارن بأنه: "نوع من التجريب غير المباشر"، وهو بهذا منهج العلوم العقلية بامتياز، وقد جاء هذا المنهج ليكمل المنهج التجريبي، ففي حالات معينة يصعب إجراء التجارب، فيستخدم الباحث طريقة التجربة غير مباشرة، كالبحث في سبب وجود ظاهرة معينة في حي معين، فهنا لا بد من مقارنة هذا الحي بحي آخر لا توجد فيه هذه الظاهرة لاستخلاص الأسباب.

وقد عرفها جون ستيوارت ميل بقوله: "إن المنهج المقارن الحقيقي يعني مقارنة نظامين سياسيين متماثلين في كل الظروف، ولكنهما يختلفان في عنصر واحد، حتى يمكن تتبع نتائج هذا الاختلاف"

اعتبر البعض أن هذان التعريفان ناقصين ويمكن تعريفه بأنه: المنهج المقارن هي تلك الطريقة العلمية التي تعتمد على المقارنة في تقسيم الظواهر المتماثلة من حيث إبراز أوجه التشابه والاختلاف فيما بينهما وفق خطوات بحث معينة من أجل الوصول إلى الحقيقة العلمية بشأن الظواهر محل الدراسة والتحليل0

ثالثاً: خصائص المنهج المقارن

بناء على التعريفات السابقة يمكن القول أن المنهج المقارن يتميز بالخصائص التالية:

- إنه منهج العلوم الاجتماعية والعقلية استعمله المفكر أو الباحث في كل الحضارات ولا يختص بفكر معين.
- إنه منهج التجربة العقلية غير المباشرة لدى الإنسان.
- أنه مقارنة بين ظاهرتين أو نظامين مختلفين ومتفقين.
- أنه منهج عقلي لمعرفة جوهر الظواهر العقلية والاجتماعية.
- أنه منهج نقدي تحليلي تفسيري تركيبى .
- أنه منهج استكشافي.

رابعاً: شروط تطبيق المنهج المقارن:

- 1- أن تكون الظاهرة أو الأنظمة المقارنة متجانسة، وإلا فلا وجه للمقارنة
- 2- أن تكون الدراسة المقارنة في فضاء اجتماعي أو سياسي أو تاريخي معين.
- 3- الدقة في المقارنة والموضوعية في الاستنتاج.

خامساً: أساليب المقارنة

هناك طريقتين يمكن من خلالها إجراء المقارنة وهي :

- تخطيط البحث إلى فصلين أو مبحثين ويخصص كل جزء لأحد وجهي المقارنة على أن يخصص جزء ثالث لأوجه التشابه والاختلاف.
- أما الطريقة الثانية فهي الطريقة التسلسلية في الدراسات المقارنة بحيث يتعرض في كل جزئية من جزئيات البحث للمقارنة، كأن يعرض الفكرة في الظاهرة الأولى يعقبها مباشرة بمقارنتها بالفكرة الأولى في الظاهرة الثانية ثم يستخرج أوجه التشابه وأوجه الاختلاف ثم التعليق عليها.

تعتبر الطريقة الأولى أكثر سهولة، فإن الطريقة الثانية هي الأقرب للمنهج العلمي بحيث تجعل القارئ يتعرف على أوجه المقارنة في كل جزئية ويتعرف على النتيجة في حينها وهو الأسلوب الأكثر ملائمة في العلوم القانونية.

ثالثاً: دور المنهج المقارن في الدراسات القانونية:

يستعمل المنهج المقارن في كافة تخصصات العلم ولا يختص بمجال دون الآخر غير أن استعماله في العلوم الاجتماعية وخاصة العلوم القانونية أشمل وأوسع وأكثر فاعلية، فالمعرفة القانونية مثلاً في موضوع مصادر القانون أو قيمة أي قانون أو مدى صحته وفعاليته عند التطبيق لا يمكن الوصول إليها إلا بالمقارنة بين النصوص بعضها البعض وبينها وبين الواقع أو مقارنة قانون جزائري بقانون فرنسي أو مصري وهكذا. زيادة على ذلك معظم الدراسات القانونية لا تخلوا من المقارنة، فلا يمكن كشف نقائص أو فراغ أي نظام قانوني إلا بمقارنته بنظم قانونية أخرى.